جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى / كلية العلوم الاسلامية

قسم الشريعة

نماذج تطبيقية فقهية معاصرة

لقاعدة الضرر يزال

بحث مقدم الى مجلس كلية العلوم الاسلامية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

البكالوريوس في الشريعة الاسلامية

تقدمت به الطالبة

بتول داخل حسن حميد

بأشراف

أ. د. علي جميل خلف

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى «وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا»

[البقرة: ٢٣١]

الإهداء

الى خالق الروح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كل شيء من العدم

والى من بلغ الرسالة وادى الأمانة . . ونصح الامة . . الى النبي الاكرم محمد صلى الله عليه وسلم الى السادة الاطهار وعروته اهل بيت النبوة الى

الشهداء العراقيين الغيارى شكرا لكل ام أنجبت بطل شكراً للحبيبات الصابرات على فقدانهم شكرا لأطفالهم شكراً لكل حلم جان بداخلهم وما كمل بكم سوف نكمل الطريق

والى مراد قلبي والاقرب لي من نفسي المغيب عن الابصار والكامن بعين البصيرة الى بقية الله الأعظم . . . صاحب العصر والزمان (عجل الله تعالى فرجه) الى من علمني ان الدنيا كفاح . . . وسلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل عني بأي شيء الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي الى اعظم واعز رجل في هذه الدنيا ابي العزيز

والى تلك الحبيبة ذات القلب النقي الى من اوصاني الرحمن بها برا واحسانا الى من سعت وعانت من اجلي الى من كان دعائها سر نجاحي . . . امي الحبيبة

الى من شاركني لحظاتي السعيدة الى من يفرحون لنجاحي وكانه نجاحهم . . . اخوتي واصدقائي بكل حب اهديكم هذا جهدي المتواضع

الشكر والامتنان

قبل كل أحد ، وبعد كل أحد ، الشكر للواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي أمدنا بالقوة

والعون والسدد الإنجاز هذا البحث وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

كما اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف (الدكتور علي جميل) الذي لم يبخل علي

بأي معلومة أو توضيح في شتى مراحل إعداد هذا البحث

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى عميد الكلية المحترم (الدكتور عمر نجم الدين

الكيلاني)

(والدكتور مشتاق ناظم نجم)رئيس القسم المحترم

والشكر لأعضاء لجنة المناقشة

وشكرا لكل معلم علمني حرفا خلال مراحل دراستي

والشكر والتقدير والعرفان لكل شخص كان مساندا لي في ايام دراستي

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	
١	**الآيـــــة**	أ
٢	**الاهـــــــداء**	ب
٣	**الشكـــــر والامتنان**	ت
٤	**قائمة المحتويات**	ث
٥	**المقـدمـــة**	١
٦	المبحث الاول : تعريف الضرر لغة واصطلاحا	٣
٧	المبحث الثاني : حجية وادلة قاعدة الضرر يزال	٦
٨	المبحث الثالث : قاعدة "الضرر يزال" في قواعد الفقه الإسلامي	١١
٩	المبحث الرابع : ضوابط القاعدة ومجالاتها	١٦
١٠	الخاتمة ونتائج البحث	٢١
١٩	المصادر والمراجع	٢٢

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد واله وصحبه اجمعين وبعد ...

فان قاعدة "الضرر يزال" تُعد واحدة من القواعد الأساسية في الفقه الإسلامي، والتي تعكس الحرص على تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد داخل المجتمع. هذه القاعدة تنص على أنه يجب إزالة أي ضرر أو أذى يلحق بالإنسان أو المجتمع إذا كان ذلك في الإمكان. تعتبر هذه القاعدة من القواعد التي تتسم بالمرونة وتوسع تطبيقاتها في العديد من المجالات الفقهية والقانونية.

إن قاعدة "الضرر يزال" تعد من أسمى المبادئ التي تسعى إلى تحقيق العدالة ورفع الظلم. ومن خلال تطبيق هذه القاعدة في مختلف المجالات، يتم ضمان حقوق الأفراد وحمايتهم من أي ضرر يمكن أن يلحق بهم.

اهمية الموضوع : تكتسب قاعدة "الضرر يزال" أهمية كبيرة في العديد من المجالات الفقهية والقانونية، لكونها تجسد مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع. فهي ليست مجرد قاعدة فقهية تقليدية، بل هي أيضًا مبدأ إنساني عالمي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأفراد والمجتمعات بشكل عام. وتعتبر قاعدة "الضرر يزال" من القواعد الأساسية التي تعكس جوهر العدالة في الإسلام، وتستمر في تقديم إرشادات عملية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من خلال تطبيق هذه القاعدة، يتم التأكيد على حماية حقوق الأفراد والجماعات، وضمان استقرار المجتمع ورفاهيته

أهداف الموضوع : موضوع "قاعدة الضرر يزال" يهدف إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية في مجالات الفقه الإسلامي والقانون والمجتمع. من خلال هذه القاعدة، تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحقيق العدالة وحماية الحقوق الإنسانية، كما تلعب

دورًا هامًا في تطوير الأنظمة القانونية والاجتماعية في مختلف السياقات. فيما يلي بعض الأهداف الرئيسية لهذا الموضوع:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية : الهدف الأساسي من القاعدة هو ضمان العدالة بين الأفراد في المجتمع. من خلال إزالة أي ضرر قد يلحق بشخص أو جماعة، يهدف الموضوع إلى خلق بيئة عادلة لا يتم فيها ظلم أحد، مما يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

٢. حماية الحقوق الفردية والجماعية : تسعى قاعدة "الضرر يزال" إلى الحفاظ على حقوق الأفراد والجماعات، سواء كانت هذه الحقوق مادية أو معنوية. من خلال إزالة الأضرار الناجمة عن التعديات أو الجرائم أو الظلم الاجتماعي، يتم التأكيد على احترام حقوق الإنسان وحمايتها من أي تهديدات أو انتهاكات.

اشتمل البحث على اربعة مباحث هي :

المبحث الاول : تعريف الضرر لغة واصطلاحا

المبحث الثاني : حجية وادلة قاعدة الضرر يزال

المبحث الثالث : قاعدة "الضرر يزال" في قواعد الفقه الإسلامي

المبحث الرابع : ضوابط القاعدة ومجالاتها

الخاتمة ونتائج البحث

المبحث الاول

تعريف الضرر لغة واصطلاحا

المطلب الاول : التعريف اللغوي : الجذر الثلاثي لكلمة ضرر هو (ض-ر-ر)، وهو يدل على الإيذاء أو إلحاق السوء، والضَّرَرُ في اللغة العربية يُقصد به الأذى أو النقص الذي يُصيب الشيء أو الشخص، سواء كان ماديًا أو معنويًا. وهو عكس النفع. ويقال: ضَرَّهُ الأمرُ أي أصابه بالسوء أو الأذى([1]).

ويقال أيضًا: لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ، وهي قاعدة فقهية تعني أنه لا يجوز الإضرار بالنفس أو بالآخرين عمدًا أو بلا سبب مشروع([2]).

وفي في "لسان العرب" الضَّرَرُ هو سوء الحال([3]) وضد النفع"([4]) ، وفي " المحيط في اللغة " الضَّرَرُ هو الفساد والشدة والضيق" ، مقاييس اللغة"الضَّرَرُ خلاف النفع، وضرَّه يضُرُّه ضَرًّا أي أصابه بأذى"[5]

---

[1] ( ) تهذيب اللغة : محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، المحقق: محمد عوض مرعب : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م : ١١ / ٣١٤

[2] ( ) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م : ٨ / ٧٩٢

[3] ( ) المحيط في اللغة : كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) المحقق: محمد حسن آل ياسين : عالم الكتب، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

[4] ( ) لسان العرب : محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين : دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ : ٤ / ٤٨٢

[5] ( ) معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون : دار الفكر : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. : ٣ / ٣٦٠

وقد يكون الضرر حسي، مثل الجروح، الكدمات، الأمراض ، وقد يكون معنوي: مثل الإهانة، الظلم، الإحباط ، وقد يكون ضرر مادي: مثل الخسائر المالية، تخريب الممتلكات ، او ضرر اجتماعي: مثل الإشاعات، تشويه السمعة([1]).

فالضَّرَرُ هو كل ما يلحق الأذى أو النقص بشيء ما، سواء كان ذلك في الجسد، المال، النفس، أو غير ذلك. وهو ضد النفع([2]).

يمكن أن يكون الضرر حسيًّا، مثل جرح أو كسر، أو معنويًّا، مثل الإساءة بالكلام أو الظلم

المطلب الثاني : التعريف الاصطلاحي : الضرر في الاصطلاح يُعرف على أنه ما يُلحق الأذى أو الخسارة بالإنسان أو الممتلكات، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل الجوانب المادية أو المعنوية. ويُستخدم هذا المصطلح في مجالات مختلفة مثل الفقه، القانون، والاقتصاد[3].

الضرر في الفقه الإسلامي: يُعتبر الضرر شيئًا محرمًا أو غير مقبول إذا كان يؤدي إلى إلحاق الأذى بالنفس أو المال أو العرض، ويُؤخذ بعين الاعتبار مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" [4].

---

[1] ( ) موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي : رسائل علمية من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية : دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى (١٤٣٣ - ١٤٤٣ هـ) = (٢٠١٢ - ٢٠٢١ م) : ٦ / ٣٥٨

[2] ( ) فتح المنعم شرح صحيح مسلم : الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين : دار الشروق ، الطبعة: الأولى (لدار الشروق)، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م : ١ / ١٥٥

[3] ( ) الموسوعة الفقهية الكويتية : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت الطبعة الثانية، دارالسلاسل – الكويت: ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ : ٣ / ٢٣٩

[4] ( ) أصول الدعوة : عبد الكريم زيدان : مؤسسة الرسالة ، الطبعة: التاسعة ١٤٢١ هـ-٢٠٠١ م : ٢٠١

"لا ضرر ولا ضرار" هي قاعدة فقهية مأخوذة من الحديث الشريف، التي تعني أنه لا يجوز للإنسان أن يُلحق الضرر بنفسه أو بالآخرين. كما أنه لا يجوز الإضرار بطرف آخر حتى لو كان ذلك لمصلحة الشخص نفسه [١].

اما الضرر في القانون، يُستخدم مصطلح الضرر للإشارة إلى الخسائر المترتبة على فعل غير قانوني أو إهمال. قد يشمل ذلك الضرر المادي (كالخسائر المالية أو التلف) والضرر المعنوي (مثل تشويه السمعة أو الإهانة)[٢] ، اما الضرر في الاقتصاد، يُقاس الضرر في أحيان كثيرة على أساس الخسائر المالية أو التأثيرات السلبية التي تلحق بنشاط اقتصادي بسبب عوامل مختلفة، مثل التغيرات في السوق، أو الكوارث الطبيعية، أو الأزمات المالية[٣] .

قاعدة "الضرر يزال" هي قاعدة فقهية إسلامية تعني أن الضرر يجب أن يُزال أو يُتجنب. وفقًا لهذه القاعدة، إذا كان هناك ضرر أو أذى يُمكن تجنبه أو إزالته، فإن الواجب هو اتخاذ جميع الوسائل لتفاديه. تتماشى هذه القاعدة مع المبادئ الإسلامية التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع من الأضرار والأذى[٤].

---

(١) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام : علي حيدر خواجه أمين أفندي (ت ١٣٥٣هـ) ، تعريب: فهمي الحسيني : دار الجيل ، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م : ١ / ٣٦

(٢) القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي : د حمد بن محمد الجابر الهاجري : دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م : ٨٤

(٣) المعاملات المالية أصالة ومعاصرة : دبيان بن محمد الدبيان الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ : ١٣ / ٧١

(٤) الرسالة الندية في القواعد الفقهية : أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي ، تقديم: الشيخ مصطفى بن العدوي، الشيخ عبد المنجي سيد أمين : مكتبة العلوم والحكم - الشرقية، مصر ، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م : ٢٠

المبحث الثاني

حجية وادلة قاعدة الضرر يزال

ان حجية قاعدة "الضرر يزال" تعتبر من القواعد الفقهية الأساسية التي تحظى بقبول واسع في الفقه الإسلامي، ويعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بمختلف المسائل التي تتعلق بالضرر والأذى. وهذه القاعدة تستند إلى العديد من النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، مما يمنحها قوة وحجية في الفقه الإسلامي[١].

المطلب الاول : الاستناد إلى النصوص الشرعية:

اولا : القرآن الكريم: بالرغم من أنه لا يوجد نص قرآني مباشر يقول "الضرر يزال"، لكن هناك العديد من الآيات التي تدل على أهمية تجنب الضرر وحمايته. مثل قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [٢]، والتي تدل على أن كل ما يسبب الضرر للإنسان يجب تجنبه.

كما أن آية ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٣]تشير إلى أنه في حالات الضرورة يتم تجنب الضرر بشرط أن لا يتجاوز الإنسان الحدود الشرعية.

ان الآيات القرآنية التي تتعلق بقاعدة "الضرر يزال" تبيّن أن الشريعة الإسلامية تسعى إلى إزالة الأذى والضرر في مختلف جوانب الحياة. سواء كان ذلك في

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة : د. محمد مصطفى الزحيلي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة : دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م : ١ / ٢٥

(٢) سورة النساء: ٢٩

(٣) سورة الأنعام: ١١٩

المعاملات أو الطلاق أو التوبة أو حتى في حماية النفس والعقل والمال، فإن الإسلام يركز على إزالة الضرر وتجنب ما يؤدي إلى الأذى[١].

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [٢] في هذه الآية، الله سبحانه وتعالى يوجه المؤمنين إلى التعامل مع الطلاق بطريقة تُزيل الضرر الواقع على الطرفين. إذا كانت العلاقة الزوجية قد تسببت في ضرر للطرفين، يُنصح بالطلاق، ولكن بطريقة تحفظ حقوق كل طرف وتُزيل الأذى. يشير القرآن هنا إلى أن الطلاق في حالة الضرر لا يُعتبر فقط حلاً شرعيًا بل هو إجراء يهدف إلى إزالة الضرر عن الزوجين[٣].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٤] ان هذه الآية تحث على تجنب كل فعل يؤدي إلى إيذاء النفس. في هذا السياق، الإسلام يُحظر على المسلم أن يُؤذي نفسه أو يُعرض حياته للخطر. إذا كان الفعل يؤدي إلى ضرر بالنفس، مثل إيذاء الجسم أو الانتحار، فإن الشريعة تأمر بإزالة هذا الضرر وحمايته، وهذا يشمل الوقاية والعلاج[٥].

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة : د. محمد مصطفى الزحيلي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة : دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م : ١ / ٢١٩

(٢) سورة الطلاق: ١

(٣) زهرة التفاسير : محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ) ، دار النشر: دار الفكر العربي : ٢ / ٧٩٦

(٤) سورة النساء: ٢٩

(٥) الموسوعة الفقهية الكويتية : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت : ٩ / ٢٠٦

قوله تعالى:﴿يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [١] في هذه الآية، الله سبحانه وتعالى يُبيّن أن الحلال في الطعام والشراب هو ما فيه مصلحة للإنسان ويُزَيل عنه الضرر. بينما يُحرّم ما فيه ضرر على الإنسان، مثل الخبائث والمحرّمات. فالآية تدل على أن الشريعة الإسلامية تفرض إزالة الضرر من خلال تحريمه لما فيه ضرر على الفرد والجماعة[٢].

ثانيا : الحديث النبوي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار»[٣]. وهو الحديث الذي يعتبر أساسًا لهذه القاعدة، ويؤكد على أن الضرر يجب تجنبه أو إزالته. ان هذا الحديث يمثل حجر الزاوية لهذه القاعدة. يعتبر هذا الحديث بمثابة دليل قاطع في فقه الضرر، حيث يوضح أن الإسلام يحرص على تجنب الأذى والضرر بأي شكل كان. ويؤكد على أن التسبب في الضرر غير جائز، كما أنه يجب إزالة الضرر إذا وقع[٤].

وفي حديث اخر «من لا يُؤذِي جَارَهُ لا يُؤذِي الناس» [٥] هذا الحديث يبيّن أن الإسلام يحث على إزالة الضرر عن الآخرين، وفيه دعوة صريحة للمسلم بأن يكون حريصًا على حماية الناس من الأذى.

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٧

(٢) أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي : عبد الله بن راضي المعيدي (عضو هيئة التدريس بجامعة حائل) : دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م: ٥٧

(٣) سنن ابن ماجه : ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] : دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي ، كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، رقم الحديث (٢٣٤١) : ٢ / ٧٨٤

(٤) سبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية : أبو عبد الله خلدون بن محمود بن نغوي الحقوي : الدار العالمية للنشر – القاهرة، جاكرتا ، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢٠ م : ٣٣٣

(٥) الجامع الصحيح «صحيح مسلم» : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري : دار الطباعة العامرة – تركيا : ١٣٣٤ هـ ، كتاب الإيمان ، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا من الخير وكون ذلك كله من الإيمان ، رقم الحديث (٤٧) : ١ / ٤٩

ثالثا : إجماع العلماء: هناك إجماع بين علماء الفقه على أن إزالة الضرر واجب، وأن التخفيف من الأذى وتجنب الضرر يُعتبر هدفًا شرعيًا أساسيًا في الإسلام. قد نرى ذلك في تعامل الفقهاء مع العديد من الحالات مثل أضرار المعاملات أو الجرائم أو حتى الضرر البيئي. يذهب الفقهاء إلى أن الضرر قد يكون في أشكال متعددة مثل الأضرار المادية والمعنوية، والصحية، والاجتماعية [١].

رابعا : القياس: بناءً على القاعدة، يمكن أن يتم القياس في الحالات التي ليس فيها نصوص مباشرة. فإذا كان هناك ضرر في حالة معينة، يمكن تطبيق القاعدة لتحديد كيفية التعامل مع هذا الضرر بناءً على القياس الشرعي[٢].

قاعدة "الضرر يزال" تعتبر من القواعد الفقهية الأساسية التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع من الأضرار والأذى، ويستند تطبيقها إلى النصوص الشرعية والإجماع الفقهي. تُستخدم هذه القاعدة بشكل واسع في شتى مجالات الحياة مثل المعاملات المالية، القضايا الجنائية، البيئة، والصحة، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق العدالة والمصلحة العامة[٣].

المطلب الثاني : أقوال العلماء حول قاعدة "الضرر يزال"

الإمام مالك: الإمام مالك بن أنس كان من أوائل الفقهاء الذين أكدوا على أهمية إزالة الضرر في فقه المعاملات. فقد قال: "الضرر لا يُزال إلا بإزالته". وقد أخذ هذا القول

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٢٠٠

(٢) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م : ٨ / ١٦٥

(٣) فقه النوازل للأقليات المسلمة «تأصيلا وتطبيقا» : الدكتور محمد يسري إبراهيم ، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشَّريعة والقانون بجامعة الأزهر : دار اليسر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م : ٢ / ٧٨٢

كأحد المبادئ في الفقه المالكي الذي يُعتبر إزالة الضرر أحد الأهداف الكبرى في الإسلام[١].

الإمام الشافعي: قال الإمام الشافعي: "الضرر لا يُحمل، فكل شيء فيه ضرر يجب إزالته". وكان يرى أن على القاضي أن يتخذ قرارات لإزالة الأذى على قدر الإمكان، سواء كان هذا في المعاملات أو في الحقوق الخاصة[٢].

الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل أيضًا أكد على أهمية إزالة الضرر، واعتبر أن وجود الضرر في المعاملات يوجب إبطال هذه المعاملات أو تصحيحها. وكان يقول: "إذا كان في شيء ضرر، فإنه لا يجوز الاستمرار فيه". وقد ورد عنه العديد من الأقوال التي تدل على أن القضاء يجب أن يُزيل الأذى ويعيد الحقوق إلى أصحابها[٣].

ابن قدامة: في كتابه "المغني"، يذكر ابن قدامة أن قاعدة "الضرر يزال" هي قاعدة متفق عليها بين الفقهاء، وأن من لزمته إزالة الضرر من الآخر فهو ملزم بذلك على الفور[٤].

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٢١٥

(٢) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

(٣) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٢٢٠

(٤) قواعد ابن الملقن أو «الأشباه والنظائر في قواعد الفقه»

المؤلف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) ، تحقيق ودراسة: مصطفى محمود الأزهري : (دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية)، (دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية) الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م : ١ / ٤١٦

المبحث الثالث

قاعدة "الضرر يزال" في قواعد الفقه الإسلامي

تعتبر قاعدة "الضرر يزال" من القواعد المهمة في الفقه الإسلامي، وتندرج تحت قواعد العدالة وحماية الحقوق الإنسانية. تركز هذه القاعدة على مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية، وهو إزالة الضرر في المجتمع والفرد، سواء كان هذا الضرر متعلقًا بالحقوق أو بالأذى الجسدي أو النفسي. تقوم هذه القاعدة على مبدأ العدالة، والذي يسعى لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، ويهدف إلى حماية الأفراد والمجتمعات من الأضرار بكل أنواعها[١].

المطلب الاول : المفهوم العام للقاعدة واهدافها :

القاعدة تنص ببساطة على أنه إذا كان هناك ضرر في أي سياق من السياقات، فإن إزالته واجبة، ويجب على الفقهاء والقضاة والمجتمع الإسلامي أن يعملوا على القضاء على هذا الضرر، سواء كان في الحقوق، أو في البيئة، أو في العلاقات الاجتماعية[٢].

ان قاعدة "الضرر يزال" هي إحدى القواعد الفقهية الإسلامية التي تقوم على مبدأ العدالة وحماية الحقوق البشرية، وتعتبر من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية. هذه القاعدة تركز على إزالة الضرر بشتى أنواعه، سواء كان في حقوق الأفراد أو في العلاقات الاجتماعية أو حتى في الأمور البيئية والمادية[٣].

---

(١) الرسالة الندية في القواعد الفقهية : أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي : مكتبة العلوم والحكم – الشرقية، مصر ، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م : ٧٨

(٢) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م : ٦ / ٢٥٧

(٣) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٣٢

المفهوم يشير إلى أنه إذا كان هناك ضرر قد وقع على شخص أو مجموعة من الناس، يجب أن تُتخذ الخطوات اللازمة لإزالته أو تخفيفه، بل ويُعتبر إزالة الضرر واجبًا شرعيًا في بعض الحالات. هذه القاعدة تركز على عدم الإضرار بالآخرين وتُحث على التصالح والتسوية في حالة وجود أي ضرر[١].

التفسير العام للقاعدة: قاعدة "الضرر يزال" هي قاعدة فقهية إسلامية مهمة تُعنى بإزالة أي ضرر أو أذى يقع على الأفراد أو المجتمعات. هذه القاعدة تعد من القواعد العامة في الفقه الإسلامي التي تهدف إلى حماية حقوق الناس وتحقيق العدالة والمساواة، وتحظى باهتمام كبير في الشريعة الإسلامية، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الحقوق و الواجبات في المجتمع[٢].

اولا : الضرر: يشير إلى أي نوع من الأذى أو الأذى الذي قد يتعرض له الإنسان في حقوقه أو ممتلكاته أو صحته أو سمعته.

ثانيا : يزال: تعني إزالة أو تجنب هذا الضرر من خلال الإجراءات الفقهية أو القانونية المناسبة التي تهدف إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها أو تجنب تكرار هذا الضرر[٣].

الجوانب الرئيسة للمفهوم:

الضرر المادي: مثل التعدي على الممتلكات أو الضرر الجسدي أو النفساني الذي يصيب الأفراد.

---

(١) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : ٤ / ٤١٤

(٢) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٢٨

(٣) الرسالة الندية في القواعد الفقهية : أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي : ٢٠

الضرر القانوني: مثل التعدي على الحقوق القانونية للآخرين، سواء كان ذلك في المعاملات أو العلاقات الاجتماعية.

الضرر البيئي أو المجتمعي: مثل التلوث أو الأفعال التي تؤثر على المجتمع بشكل عام.

ان قاعدة "الضرر يزال" تعني ببساطة أن أي ضرر يجب إزالته أو تخفيفه بأي طريقة ممكنة. وهي قاعدة تقوم على الحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمعات، وتسعى لتحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات بين الناس. تستند القاعدة إلى مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية: أن الضرر لا يُسمح له بالاستمرار طالما أن هناك وسيلة لإزالته[١].

أهداف القاعدة: ان قاعدة "الضرر يزال" تعتبر من القواعد الفقهية المهمة في الشريعة الإسلامية، وهي تهدف إلى تحقيق العدالة وحماية الحقوق الإنسانية، كما أنها تسعى إلى تفعيل مبدأ الإصلاح والحفاظ على المصلحة العامة. الهدف من هذه القاعدة يتجاوز مجرد إزالة الضرر؛ بل يسعى إلى تأسيس نظام اجتماعي واقتصادي وأخلاقي يتسم بالعدالة والمساواة، ويضمن حقوق الأفراد والمجتمعات. وفيما يلي أهداف رئيسية لقاعدة "الضرر يزال" [٢]:

اولا : الحفاظ على الحقوق: من خلال منع أي نوع من أنواع الضرر الذي قد يؤثر على حقوق الأفراد.

ثانيا : تعزيز العدالة: إذ أن إزالته يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات.

---

(١) الرسالة الندية في القواعد الفقهية : أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي : ٧٨

(٢) المصدر نفسه : ٢٢

ثالثا : تحقيق المصلحة العامة: كما أن إزالة الضرر قد يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة وحماية المجتمع من آثار الأضرار التي قد تكون واسعة النطاق باختصار، قاعدة "الضرر يزال" هي دعوة شرعية تؤكد على ضرورة إزالة الأضرار في المجتمع وحماية حقوق الأفراد، والهدف منها هو خلق بيئة آمنة ومجتمع تسوده العدالة والمساواة[١].

المطلب الثاني : الأبعاد الفقهية للقاعدة : قاعدة "الضرر يزال" تعتبر من القواعد الأساسية في الفقه الإسلامي، وقد أشار إليها العلماء باعتبارها من أمهات القواعد التي تُحكم الكثير من مسائل الفقه الإسلامي، نظراً لأثرها الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الإنسانية. ويفترض تطبيق هذه القاعدة في مختلف جوانب الحياة، سواء كانت في المعاملات المالية، أو العلاقات الشخصية، أو المسائل البيئية والاجتماعية وفيما يلي بعض الأبعاد الفقهية المهمة للقاعدة[٢]:

اولا : إزالة الضرر في المعاملات: تُطبق قاعدة "الضرر يزال" في المعاملات المالية، مثل العقود و البيع. فعلى سبيل المثال: إذا كان أحد الأطراف في العقد يتعرض لضرر نتيجة للتصريحات أو الأفعال التي يقوم بها الطرف الآخر، فإن هذا الضرر يجب أن يزال. ويُعتبر عقد البيع فاسدًا إذا اشتمل على غرر أو ضرر يؤدي إلى ظلم أحد الأطراف[٣].

---

(١) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها) : أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق – كلّيَّة الشَّريعة : دار الفكر – سوريَّة – دمشق ، الطبعة: الرَّابعة : ٧ / ٩٩٧

(٢) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٣٢

(٣) موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين : الإمام محمد الخضر حسين (ت ١٣٧٧ هـ) ، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني : دار النوادر، سوريا ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م : ٢ / ١٧

ثانيا : إزالة الضرر في الأمور الشخصية: في الشريعة الإسلامية، إذا كان شخص يتعرض لضرر أو أذى من آخر (كالسب أو الشتم أو الاعتداء)، يجب أن يزال هذا الضرر، من خلال الحق الشخصي أو عبر القضاء الشرعي[١].

ثالثا : إزالة الضرر في قضايا البيئة والمجتمع: تطبق القاعدة أيضًا على حماية البيئة و حقوق الآخرين. فمثلًا، في حالة تلوث البيئة أو مياه الشرب أو غيرها من الموارد التي تؤثر على صحة الناس، يجب إزالة هذا الضرر[٢].

رابعا : إزالة الضرر في قضايا الحدود: إذا كان هناك ضرر يتعلق بحقوق الحدود (مثل حدود الأراضي بين شخصين)، فإن القاعدة تقتضي إزالة هذا الضرر باستخدام الوسائل المشروعة، مثل التسوية أو الفصل بين الأطراف المتنازعة[٣].

قاعدة "الضرر يزال" تُعد واحدة من أمهات القواعد الفقهية التي تُسهم بشكل كبير في تنظيم حياة الأفراد والمجتمعات. تسعى الشريعة الإسلامية من خلال هذه القاعدة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأفراد، سواء في المعاملات المالية أو في العلاقات الشخصية والاجتماعية. وعليه، فإن إزالة الضرر هي فرضية مستمرة تتطلب استمرارية تطبيقها في إطار المبادئ الفقهية الإسلامية ووفقًا لمتغيرات العصر واحتياجات المجتمع[٤].

---

(١) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ ، الزُّحَيْلِيّ : ٧ / ٩٩٧

(٢) الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية : الشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت – لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م : ٢٦٣

(٣) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي: ٦ / ٢٥٦

(٤) القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي : د حمد بن محمد الجابر الهاجري : رسالة دكتوراة – بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م : ٢٠١

المبحث الرابع

ضوابط القاعدة ومجالاتها

تعد قاعدة "الضرر يزال" من القواعد الفقهية الأساسية في الشريعة الإسلامية، وهي تعني وجوب إزالة الضرر وعدم استمراره متى كان ذلك ممكنًا. وتستند هذه القاعدة إلى مقاصد الشريعة التي تسعى إلى تحقيق العدل والمصلحة العامة، وتطبيقها يشمل العديد من المجالات الحياتية. ولضمان تطبيقها الصحيح، هناك مجموعة من الضوابط التي تحكمها، كما أن مجالاتها تمتد إلى مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والقضائية، وغيرها[١].

المطلب الاول : ضوابط قاعدة "الضرر يزال" : حتى يتم تطبيق قاعدة "الضرر يزال" بشكل صحيح وعادل، هناك مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها، وهي كالتالي:

اولا : يُزال الضرر بقدر الإمكان دون التسبب في ضرر أكبر : لا يجوز إزالة الضرر بطريقة تؤدي إلى إلحاق ضرر أشد منه، فالشريعة الإسلامية تأمر برفع الضرر، ولكن بطريقة لا تسبب ضررًا جديدًا أو أشد ، مثال: إذا كان هناك نزاع على ملكية عقار، فيجب حل النزاع دون التعدي على حقوق الطرف الآخر[٢].

ثانيا : يُزال الضرر بالوسائل المشروعة : يجب أن تتم إزالة الضرر وفقًا للشريعة الإسلامية والأعراف القانونية السليمة، وليس عن طريق الظلم أو الانتقام. ، مثال:

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٢٨

(٢) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي: ٦ / ٢٥٧

إذا كان شخص ما مديونًا ولم يسدد دينه، فإن استرداد الدين يجب أن يتم عبر القضاء أو الوسائل القانونية وليس عن طريق الإكراه أو العنف[١].

ثالثا : لا يجوز إزالة الضرر بضرر مساوٍ له : لا يجوز رفع الضرر بطريقة تؤدي إلى إلحاق نفس القدر من الضرر بشخص آخر، لأن ذلك لا يؤدي إلى تحقيق العدالة، بل إلى تبديل الضرر فقط. ، مثال: لا يجوز سرقة أموال شخص بحجة أنه قد قام بسرقة أموالك[٢].

رابعا : وجوب تقديم الضرر الخاص على الضرر العام : إذا تعارضت مصلحة فرد مع مصلحة المجتمع، فإن القاعدة الفقهية تقضي بأن المصلحة العامة تُقدَّم على المصلحة الخاصة. ، مثال: إذا كان هناك مصنع يُسبب تلوثًا بيئيًا يضر بسكان المنطقة، فيمكن إيقافه حتى لو كان ذلك يُسبب خسائر لصاحبه، لأن مصلحة المجتمع مقدمة[٣].

خامسا : الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف : إذا لم يكن هناك خيار سوى إزالة الضرر، فيجب اختيار الطريقة الأقل ضررًا، بحيث يتم تقليل الأذى بقدر الإمكان. مثال: إذا كان هناك شخص مريض بمرض معدٍ خطير، فيجوز عزله لحماية بقية المجتمع، بدلاً من فرض إغلاق شامل للمدينة كلها[٤].

---

(١) الفِقهُ الميَسَّر : أ. د. عَبد الله بن محمد الطيّار، أ. د. عبد الله بن محمّد المطلق، د. محمَّد بن إبراهيم الموسَى : مَدَارُ الوَطن للنَّشر، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م : ١٠ / ٣١

(٢) مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي: ٦ / ٢٥٧

(٣) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ ، الزُّحَيْلِيّ : ٧ / ٢٣٦

(٤) قواعد الفقه : محمد عميم الإحسان المجددي البركتي : الصدف ببلشرز – كراتشي الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٦ : ٨٨

سادسا : درء المفاسد مُقدَّم على جلب المصالح : إذا تعارضت مفسدة مع مصلحة، فإن الإسلام يُقدم دفع الضرر على تحقيق المصلحة. ، مثال: إذا كان هناك مشروع اقتصادي مربح ولكنه يُسبب أضرارًا بيئية جسيمة، فيجب منعه أو تعديله لتقليل الضرر، حتى لو كان مربحًا[١].

المطلب الثاني : مجالات تطبيق قاعدة "الضرر يزال"

يمكن تطبيق قاعدة "الضرر يزال" في العديد من المجالات، حيث تُستخدم في حل المشكلات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز هذه المجالات:

اولا : المجال الفقهي والقضائي : تُستخدم القاعدة في إصدار الأحكام القضائية لحماية الحقوق ودفع الأضرار. مثال: إذا أضرَّ شخص بجاره من خلال بناء يُحجب عنه الهواء أو الشمس، يمكن للقضاء إلزامه بإزالة هذا الضرر. كذلك في التعويضات القانونية فيمكن أن تُستخدم القاعدة في فرض التعويض على من ألحق ضررًا بالآخرين[٢].

ثانيا : المجال الاجتماعي : تهدف القاعدة إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية ومنع الأذى بين الأفراد والجماعات. مثال: تحريم الغيبة والنميمة لأنها تُسبب ضررًا نفسيًا ومعنويًا للآخرين. منع الاحتكار، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع من خلال رفع الأسعار بشكل غير عادل[٣].

---

(١) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق [ت ١٤٣٨ هـ] : مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن: ٧ / ٧٤٣

(٢) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ ، الزُّحَيْلِيّ : ٧ / ٥٨٢

(٣) المصدر نفسه : ٧ / ٢٩٤

ثالثا : المجال الاقتصادي والمالي تُستخدم القاعدة في تنظيم المعاملات المالية لمنع الغش والربا والاحتكار، لأنها تُسبب أضرارًا اقتصادية للمجتمع. مثال: إذا احتكر التجار سلعة معينة بهدف رفع أسعارها، يحق للسلطات إجبارهم على بيعها بسعر عادل. منع التلاعب بالأسواق المالية لأن ذلك يؤدي إلى أضرار اقتصادية كبيرة[١].

رابعا : المجال البيئي والصحي تُطبق القاعدة في حماية البيئة والصحة العامة من أي ضرر محتمل. مثال: منع الشركات من إلقاء النفايات السامة في الأنهار، لأنها تُسبب ضررًا على صحة الإنسان والبيئة. فرض التطعيم الإجباري في بعض الحالات الوبائية، لمنع انتشار الأمراض المعدية[٢].

خامسا : المجال السياسي والإداري : تُستخدم القاعدة في إدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات التي تُقلل من الضرر على المواطنين. مثال: عند وجود قرار يسبب ضررًا كبيرًا على المجتمع، يمكن تعديله أو إلغاؤه بناءً على مبدأ "الضرر يزال". تطبيق سياسات العدل والمساواة لمنع الظلم والاستغلال[٣].

سادسا : المجال الأسري والزواجي : تُستخدم القاعدة في تنظيم علاقات الزواج والطلاق وحل النزاعات الأسرية. مثال: إذا كان أحد الزوجين يُعاني من ضرر نفسي أو جسدي بسبب زواجه، يحق له طلب الطلاق أو التفريق القضائي. منع الإجبار على الزواج لأنه يؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية كبيرة[٤].

---

(١) بناء المجتمع الإسلامي : د نبيل السمالوطي : ٢٦٧

(٢) الفِقهُ الميَسَّر : أ. د. عَبد الله بن محمد الطيّار، أ. د. عبد الله بن محمّد المطلق، د. محمَّد بن إبراهيم الموسَى : ١٢ / ١٩٠

(٣) الرسالة الندية في القواعد الفقهية : أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي : ٧٨

(٤) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ ، الزُّحَيْلِيّ : ٩ / ٧٠٤١

سابعا : المجال الأخلاقي والتربوي: القاعدة تُستخدم في منع السلوكيات غير الأخلاقية التي قد تسبب ضررًا للمجتمع. مثال: تحريم الكذب والخداع والرشوة لأنها تؤدي إلى فساد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. كذلك إصلاح التربية والتعليم بحيث يتم تجنب الأساليب العنيفة والمؤذية في تربية الأطفال[١].

ان قاعدة "الضرر يزال" تُعد من القواعد الفقهية المركزية التي تُحقق العدل والمساواة في مختلف مجالات الحياة. فهي ليست مجرد قاعدة نظرية، بل تُطبق عمليًا في القضاء، والاقتصاد، والاجتماع، والصحة، والسياسة، والزواج، وحتى في الأخلاق العامة. ومن خلال ضوابطها المحددة، يمكن استخدامها كأداة فعالة لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، ومنع الظلم، وضمان مصلحة الأفراد والمجتمع في الوقت ذاته[٢].

---

(١) المجتمع والأسرة في الإسلام : محمد طاهر الجوابي : دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الثالثة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م : ٩٢

(٢) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، الزحيلي : ١ / ٢٨

نتائج البحث :

١. قاعدة "الضرر يزال" هي إحدى القواعد الفقهية الكبرى في الشريعة الإسلامية، وتعني وجوب إزالة الضرر عند وقوعه، سواء كان ذلك قبل حدوثه أو بعده. يُستدل على هذه القاعدة من الحديث النبوي: "لا ضرر ولا ضرار".
٢. قاعدة "الضرر يزال" تُعدّ من القواعد الفقهية الكبرى في الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى إزالة الضرر أو تقليله في مختلف مجالات الحياة
٣. ان هذه القاعدة يمكن ان تحقق العدالة ورفع الظلم: تساعد في إزالة الظلم عن الأفراد والجماعات، مما يحقق العدل والمساواة في المجتمع ، وحفظ المصالح العامة والخاصة: تمنع الإضرار بالمصالح الخاصة للأفراد والمصالح العامة للأمة ، وهي أساس للعديد من الأحكام الفقهية: تُبنى عليها العديد من الأحكام مثل التعويض عن الأضرار، إلغاء العقود التي تسبب ضررًا، وإزالة التعديات.
٤. تعد قاعدة "الضرر يزال" من القواعد الفقهية الأساسية في الشريعة الإسلامية، وهي تعني وجوب إزالة الضرر وعدم استمراره متى كان ذلك ممكنًا
٥. تهدف قاعدة "الضرر يُزال" إلى إنشاء مجتمع خالٍ من الأضرار والظلم، يتمتع أفراده بحقوقهم كاملة، مع ضمان حماية المصالح العامة والخاصة.
٦. قاعدة "الضرر يزال" تُعد واحدة من أمهات القواعد الفقهية التي تُسهم بشكل كبير في تنظيم حياة الأفراد والمجتمعات. تسعى الشريعة الإسلامية من خلال هذه القاعدة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأفراد

٧. يتم تطبيق قاعدة "الضرر يزال" بشكل صحيح وعادل، هناك مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها، منها يُزال الضرر بقدر الإمكان دون التسبب في ضرر أكبر

المصادر والمراجع :

١. : دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م

٢. أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي : عبد الله بن راضي المعيدي (عضو هيئة التدريس بجامعة حائل)

٣. أصول الدعوة : عبد الكريم زيدان : مؤسسة الرسالة ، الطبعة: التاسعة ١٤٢١ هـ-٢٠٠١ م

٤. تهذيب اللغة : محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، المحقق: محمد عوض مرعب : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٥. الجامع الصحيح «صحيح مسلم» : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري : دار الطباعة العامرة – تركيا : ١٣٣٤ هـ

٦. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام : علي حيدر خواجه أمين أفندي (ت ١٣٥٣هـ) ، تعريب: فهمي الحسيني : دار الجيل ، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م

٧. الرسالة الندية في القواعد الفقهية : أبو سلسبيل عبد الفتاح بن محمد مصيلحي : مكتبة العلوم والحكم – الشرقية، مصر ، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م

٨. زهرة التفاسير : محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ) ، دار النشر: دار الفكر العربي
٩. سبيل المهتدين إلى شرح الأربعين النووية : أبو عبد الله خلدون بن محمود بن نغوي الحقوي : الدار العالمية للنشر – القاهرة، جاكرتا ، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢٠ م
١٠. سنن ابن ماجه : ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] : دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي
١١. علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف (المتوفى : ١٣٧٥هـ) : مكتبة الدعوة – شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم) ، الطبعة : عن الطبعة الثامنة لدار القلم
١٢. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق [ت ١٤٣٨ هـ] : مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن
١٣. فتح المنعم شرح صحيح مسلم : الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين : دار الشروق ، الطبعة: الأولى (لدار الشروق)، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م
١٤. الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها) : أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق – كلّيَّة الشَّريعة : دار الفكر – سوريَّة – دمشق ، الطبعة: الرَّابعة

١٥. الفِقهُ الميَسَّر : أ. د. عَبد الله بن محمد الطيّار، أ. د. عبد الله بن محمّد المطلق، د. محمَّد بن إبراهيم الموسَى : مَدَارُ الوَطن للنَّشر، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م

١٦. فقه النوازل للأقليات المسلمة «تأصيلا وتطبيقا» : الدكتور محمد يسري إبراهيم ، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشَّريعة والقانون بجامعة الأزهر : دار اليسر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م

١٧. قواعد ابن الملقن أو «الأشباه والنظائر في قواعد الفقه» : سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) ، تحقيق ودراسة: مصطفى محمود الأزهري : (دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية) الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

١٨. قواعد الفقه : محمد عميم الإحسان المجددي البركتي : الصدف ببلشرز – كراتشي الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٦

١٩. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة : د. محمد مصطفى الزحيلي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة : دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٢٠. القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي : د حمد بن محمد الجابر الهاجري : رسالة دكتوراة – بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

٢١. لسان العرب : محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين : دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٢٢. المجتمع والأسرة في الإسلام : محمد طاهر الجوابي : دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الثالثة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٣. المحيط في اللغة : كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) المحقق: محمد حسن آل ياسين : عالم الكتب، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

٢٤. المعاملات المالية أصالة ومعاصرة : دبيان بن محمد الدبيان الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ

٢٥. معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون : دار الفكر : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٦. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي : رسائل علمية من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية : دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى (١٤٣٣ - ١٤٤٣ هـ) = (٢٠١٢ - ٢٠٢١ م)

٢٧. موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين : الإمام محمد الخضر حسين (ت ١٣٧٧ هـ) ، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني : دار النوادر، سوريا ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٢٨. الموسوعة الفقهية الكويتية : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت الطبعة الثانية، دارالسلاسل - الكويت: ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ

٢٩. مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة : محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٣٠. الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية : الشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي : مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت – لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م